
إدارة الخطر كتوجه تسييري حديث بشركات التأمين و متطلبات تفعيلها

دبوشنافة أحمد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة بشار

Ufcbouchnafa@yahoo.fr

أ. حمول طارق

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

جامعة بشار

Tarek_h12@yahoo.fr

- الملخص:

إن الكثير من شركات التأمين لا تضع في تسييرها إستراتيجية لإدارة الخطر، و هذا الوضع هو نفسه موجود ضمن العديد من المؤسسات المالية الأخرى. فإدارة الخطر هي إستراتيجية إدارية تسمح بالقضاء أو التقليل من الأسباب التي تؤدي إلى تحقق الأخطار و ما يرافق ذلك من زيادة التكاليف، مما يؤدي إلى التخفيض من إمكانية النمو و تحقيق الكفاءة و الفعالية الاقتصادية. ضمن هذا السياق تظهر طبيعة و خصائص إدارة المخاطر بشركات التأمين و متطلبات تفعيلها، إلا أن قدرة النجاح في وضع إستراتيجية لذلك، يعتمد على مجموعة من التدابير و المراحل الإدارية المتتابعة، إضافة إلى بعض الإجراءات الخاصة بتحقيق الفعالية. لتصبح إدارة التأمين تتماشى و مبادئ التنمية المستدامة أو المسؤولية الاجتماعية في مجال التقليل من الاغتناء المفرط في الوقت الحالي من أجل تجنب الفقر في المستقبل.

المصطلحات: التأمين، الإستراتيجية، إدارة المخاطر، الفعالية.

-Abstract:

Most insurance company has no risk management strategy and the same can be said about many financial companies. The risk management is a strategy, that allow the elimination of/or at least the decrease of the sources of risk that limit competition and increase cost and therefore weaken the possibilities of insurance company growth and to improve their efficiency. The objective of this study is to have a better understanding of the risk management strategy; and we try to present the argument that to be successful with any risk philosophy we have to begin with following steps of risk management strategy.

Keywords: insurance, strategy, risk management, efficiency.

تقديم:

يلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد للدول بنشاط التأمين بعد الاعتراف بدوره الأساسي و إدراك أهميته على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي. وهذا ما أدى إلى ضرورة التكفل بالمتعاملين في هذا القطاع و ضمن كل أوجه نشاط التأمين. حيث أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد و المنظمات إهمالها و تجاهل أثرها، إذ يسمح التأمين بنقل المخاطر إلى جهات قادرة أو بإمكانها تحملها وهو ما يعرف في مجال اقتصاد الخطر و التأمين بتحويل الخطر الفردي إلى خطر جماعي. و يتمثل الغرض من إدارة الأخطار هنا في التخفيض من مخاطر عدم تحقيق الأهداف المسطرة و القضاء أو التقليل من حالات عدم التأكد (L'Incertain) و بهذا يكون لذلك أهمية كبيرة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال القدرة على التأقلم، مواجهة التهديدات و استغلال الفرص التي قد تتيحها التغيرات المحيطة بها. و الإشكال المطروح في هذا الموضوع يتمثل في كيفية تصور إدارة مخاطر في مجال التأمين كنشاط يخضع كثيرا لعدم اليقين و صعوبة التقدير و الاحتمال. و التوصل إلى تحديد متطلبات تحقيق فعالية ذلك. و هو ما سيتم توضيحه من خلال التطرق للنقاط التالية:

- 1- ماهية إدارة المخاطر بشركات التأمين
- 2- مراقبة إدارة المخاطر
- 3- المقومات الأساسية لفعالية إدارة المخاطر.

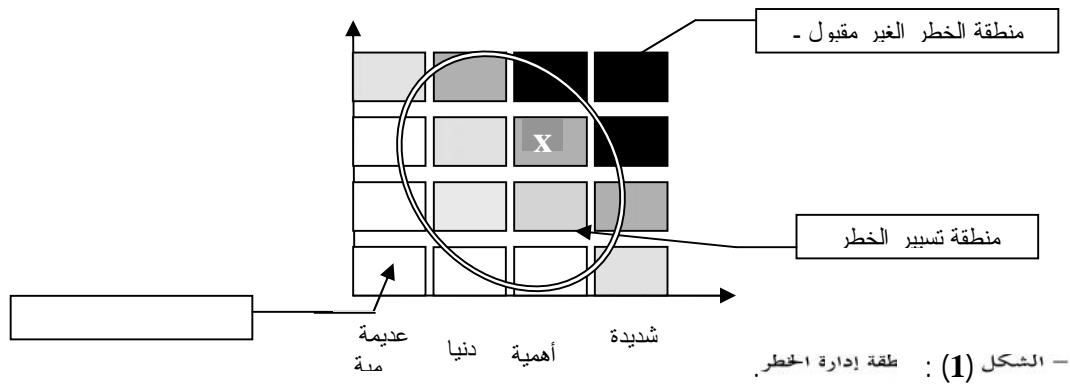
1. ماهية إدارة المخاطر:

تعود نشأة فكرة تسيير المخاطر إلى الفترة ما بين 1940 - 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الوضع الاقتصادي آنذاك متدهوراً، وأقساط التأمين أثقلت كاهل ميزانيات المنظمات، و تزايدها من سنة لأخرى بنسب مذهلة، مما أدى بالمسؤولين عن المنظمة إلى اللجوء إلى خبراء و تقنيين متخصصين في الأخطار. لقد استعمل لفظ "management Risk" أي إدارة الخطر منذ بداية الخمسينات، كما أن توسع و نمو الشركات المتعددة الجنسيات ساهم في انتقاله إلى دول أخرى¹. فإدارة الخطر و وظيفة لا تقل أهمية عن باقي الوظائف الأخرى للمنظمة الأخرى من إنتاج، تسويق و تخزين. فهي طريقة تستبدل المقاربة التقليدية الدفاعية القائمة على نقل أو تحويل الخطر مباشرة بأخرى هجومية تعتمد على ضبط الأخطار و التحكم فيها"². فمن خلال هذا، نستخلص أن إدارة المخاطر و وظيفة تعنى توقع، التحكم و مراقبة الخطر و العمل على تقليل مخالفاته إلى أقل درجة ممكنة.

1-1. أهداف إدارة المخاطر:

تعتبر أهداف إدارة الخطر عديدة، يتم التعرض في البداية للبعض منها، على أن تتبع بأهداف أخرى من خلال التطرق لمراحل و خطوات إدارة الخطر سوف تبرز أهداف أخرى. فمن أهدافه، حماية شركة التأمين من مخلفات الخسائر و مواجهة حالات عدم التأكد. و الحد من آثار تحقق الأخطار. و هذا بوضع سياسة مثلى تهدف إلى مواجهة الخسائر المتوقعة أو الحد منها وذلك بأقل تكلفة ممكنة، في حدود إمكانيات الشركة. ووفقا للنتائج المحتملة من جراء تحقق الخطر. فمن خلال مختلف مراحل إدارة الخطر

تتمكن شركات التأمين من الاحتياط للأخطار، و التحكم فيها في حالة تحققها و ذلك بفضل تطبيق مخططات إسترجاعية. بالإضافة إلى أن عملية إدارة الخطر تسمح للشركة بالتعرف على الأخطار التي قد تتعرض لها بحكم نشاطاتها. و كذا ضمان بقاء الشركة حتى بعد وقوع أو تحقق الخطر عن طريق التقليل من حجم الخسائر الناتجة عن ذلك (عمليتي إعادة التأمين، التأمين المشترك و تمويل الخطر). فإدارة الخطر تبين أنواع التأمين الأكثر إنتاجا في الشركة، الأكثر خطورة و الأكثر مردودية. مما يؤدي إلى مواجهة ظروف عدم التأكد، و التقليل من عوامل التعرض للخطر. فهي بذلك تسمح بتسيير أفضل للأعمال و تحقيق أفضل النتائج و الأهداف بتفادي المفاجآت والحالات الغير المتوقعة و اتخاذ تدابير التخفيف واستغلال الفرص عن طريق تحسين توزيع الموارد والأخطار بين مختلف الأطراف(زبائن، شركات التأمين، إعادة التأمين...الخ)³. و يمثل الشكل(1)، الهدف من عملية إدارة الخطر و المتمثل في تعظيم المساحات التي تكون فيها لدى الشركة بعض السيطرة على نتائجها، و في الوقت نفسه تخفيض المساحات التي لا يكون لها فيها سيطرة على ذلك⁴. أي تعظيم من حجم و مساحة منطقة إدارة الخطر و الذي يمثل تحديدها أهم أولويات عملية إدارة الخطر داخل الشركة.



المصدر: Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?, Op Cit, p :140

- و لتحديد منطقة إدارة الخطر يجب دراسة كل خطوة من خطوات إدارة الخطر. إذ يجب تبرير تكلفة كل خطوة، لتكون مردوديتها أكبر من تكلفتها. ويتم هذا بتحديد ما يسمى بالتكلفة المثلى "Optimal Cost". و هو ما يجعل إدارة الخطر من بين أسس الإدارة المتكاملة "Integral Management"⁵. ففوائد و أهداف إدارة الخطر لا تقتصر على المشاريع الخطرة أو الشركات الكبرى. ويمكن تطبيقها في جميع المراحل و الدورات الاقتصادية. و لها العديد من التطبيقات الإستراتيجية التي تمتد من تحديد الأهداف و تقييم الوسائل و الموارد المستعملة إلى وضع البدائل⁶.

1- 2. خطوات عملية إدارة الخطر:

لقد عرفت عملية إدارة الخطر و التأمين منذ فترة طويلة كإحدى الوظائف الهامة في التكوين الإداري وذلك منذ أن عرفت وظيفة الأمن بالمجتمع و المنظمة بشكل خاص. و قد تقدمت و تطورت خطواتها خلال ذلك لتوصل إلى إدارة جيدة للأخطار كاستخدام أفضل أنواع الوثائق التأمينية التي تعطي الحماية اللازمة

والمناسبة للشيء موضوع التأمين. فإدارة الخطر هي نهج منظم لتقييم ومراقبة الأخطار داخل و خارج الشركة. فهناك مجموعة من الخطوات الإستراتيجية الموصى بها نظرا لاحتمالية تأثيرها ايجابيا في إدارة الخطر و المحافظة على استمرارية و تطور الشركة⁷. نذكر أهمها فيمايلي:

- المرحلة الأولى : توقع الخطر و أساليب الإحتياط:

و هي جزء من الإدارة بالتوقع (Management par anticipation)، و التي تشكل إحدى أهم أساليب الإدارة الإستراتيجية. إذ يسمح توقع الخطر بتخفيض من عامل المفاجئة و عدم التأكد، و استيعاب الظواهر الغير منتظرة. و الشكل رقم - 2- يوضح الفرق بين الإدارة بالتوقع و الإدارة برد الفعل أو بالاستجابة⁸.

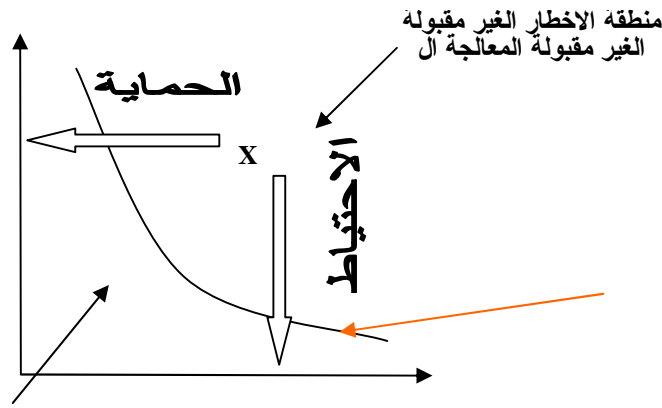
- الشكل رقم - 2: عمليتي التوقع و الاستجابة



المصدر: Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?,Op Cit, p 86:

- فعلمية توقع الخطر و الاحتياط تؤثر في عامل الخسارة و التحقق الفعلي للخطر. حيث تتحقق الخسارة بوقوع حوادث الغير متوقعة كما هو مبين في حالة الإدارة برد الفعل أو بالاستجابة (Management par réaction)، و الذي يحدث إنقطاعات و يدفع الشركة إلى تجنيد، خلال فترة زمنية غالبا تكون قصيرة، موارد لمواجهة الخسارة المتحققة و تحسين الوضع تحت ضغوطات عديدة كفترات التعويض المحددة في عقد التأمين أو الحالة المرضية أو الجسمانية في تأمينات الأشخاص أو الأضرار الجسمانية المرافقة لتحقق بعض الأخطار المؤمنة كأخطار السيارات. أما توقع الخطر، فيخفف من نتائج وقوع الحوادث و الكوارث (les sinistres)، و تحقق الخسارة و تفادي الانقطاع في عمل و إدارة الشركة و الوحدات التابعة لها. مما يسمح بالتطور و التحسن المستمر في إدارة الشركة بالتوقع و الاحتياط من كل تدهور قد يؤدي إلى تحقق الخطر و وقوع الحادث أو الخسارة(10). و هذا من خلال توفير إجراءات للحماية و الاحتياط. إذ تسمح إجراءات الحماية بتخفيض من حدة الخطر و جسامة الأضرار (La gravité du risque)، في حين تسمح إجراءات الاحتياط بالتخفيض من معدل تكرار وقوع الحوادث و تحقق الأخطار (fréquence du risque)، كما هو مبين في الشكل(3).

- الشكل رقم 3: تأثير توقع ، الحماية و الاحتياط في عوامل الخط.



المصدر: Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?,Op Cit, p :85

- فمثلا في حالة إدارة خطر الحريق، تتمثل إجراءات الاحتياط بمنع التدخين في أماكن العمل، أو توفير مطافئ الحريق و الرشاشات أو أنظمة كشف الحريق و التي تعتبر من الإجراءات الحمائية. فتوقع الخطر له أهداف مختلفة. و تعتبر الأهداف التي تسبق الخسارة (preloss objectives) من أهم هذه الأهداف، إذ أنها تسمح بتحليل تكلفة برامج الأمان، الاحتياط و تخفيض التوتر النفسي. و يقصد بها تحديد البرامج الوقائية، تكاليف كل منها و اختيار البرامج الأقل تكلفة والأكثر نجاعة وفعالية لمجابهة الأخطار. و يقصد بتخفيض التوتر النفسي، التخفيف من القلق الذي قد يسبق تحقق الخسارة، و يمثل القلق أهم الآثار السلبية لحالات عدم التأكد. فتخفيض من عنصر عدم التأكد عن طريق إدارة الخطر يسمح بالتخفيف من عامل القلق و التوتر⁹.

- المرحلة الثانية: تحديد الخطر

يتم تحديد الخطر من خلال جمع المعلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها هذا الخطر مع ملاحظة أنه كلما طالت الفترة الزمنية، كلما حصلت شركات التأمين على أكبر قدر من المعلومات و النتائج. و التي تكون ذات درجة عالية من الدقة طبقا لنظرية الأعداد الكبيرة. فالمعلومة من بين أهم وسائل انتقاء و تحديد الأخطار. فعملية تحديد الخطر تتمثل في معرفة طبيعة الأخطار و نتائجها¹⁰. فتحديد الخطر يهدف إلى توضيح تعرض الشركة لحالة عدم التأكد. و يتطلب هذا معرفة جوهرية بالشركة و السوق التي تشارك فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف الشركة الإستراتيجية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح الشركة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

- المرحلة الثالثة: تقييم الخطر و قياسه

بعد القيام بتحديد الأخطار التي من المحتمل أن تتعرض لها الشركة، تأتي مرحلة أخرى من مراحل مخطط إدارة الخطر تعتبر مكملة لسابقتها، والتي تمكن من إجراء تقييم مادي للأضرار و الخسائر المترتبة

عن التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة. فقياس الخطر قد يتضمن العوائد والتكاليف، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصلحة..الخ. فعملية تقييم الخطر وقياسه، هي تحديد عامل عدم التأكد وتقدير خطورة الضرر أو احتمال وقوعه.و من بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة و القرارات التي يحتمل أن تسبب أضراراً، إصابات أو تؤدي إلى تحقيق فرصة خسارة¹¹.

- النظر و تقييم هذه الأضرار، الخسائر والعوامل المتأثرة، وقيمة أكبر خسارة يمكن تحققها أو تحملها مع مراعاة أي التدابير التي يجب إتباعها. كتحديد أقصى حادث أو خسارة ممكنة (Maximum Possible Loss) والذي يحدد أقصى مبلغ للخسائر التي يمكن أن تحدث عند تحقق الخطر، متسبب أحيانا في كوارث. و قد يعبر عنه في بعض الأحيان بأقصى خطر محتمل وتمثل أقصى خطر مؤمن يمكن أن يتحقق¹². بالإضافة إلى أنها تسمح بإصدار أحكام حول مدى كفاية الضوابط و التدابير، تمكن من تحديد ثغرات الإحتياط و الإختلالات في توفير وتحديد أولويات التدابير اللازمة لتصحيح الوضع. و كذا رصد وإعادة تقييم هذه الأخطار بعد فترات زمنية مناسبة عندما تصبح الظروف مستقرة وأقل خطورة¹³. و تستخدم الطرق و الأساليب الرياضية و الإحصائية في تقييم، قياس الخطر و تحديد أقصى خسائر احتمالية يمكن أن تتحملها الشركة.

- المرحلة الرابعة: التحليل و السيطرة على الخطر

فعلى شركات التأمين، أن تقوم بتحليل المخاطر الرئيسية لكي لا تعاني من عجز في دفع التعويضات في حالة تحقق الأخطار المؤمن ضدها¹⁴. و يترتب على عملية انتقاء الأخطار واختيار الأنسب منها للتأمين عليه، ترتيب و تقسيم الأخطار إلى أخطار غير المرغوب فيها، مرفوضة نهائياً و مقبولة بأسعار خاصة تتناسب ودرجة خطورتها و تكرارها و أخطار مقبولة. إذ يجب أن تتم عملية تحليل الخطر بأسلوب منهجي لضمان تحليل جميع الأخطار والخسائر الناتجة عنها. بالإضافة إلى تحديد التغيرات المصاحبة لتحقيق تلك الأخطار وتصنيفها حسب أهميتها¹⁵. فالغاية من تحليل و السيطرة على الخطر هي عرض الأخطار التي تم تحديدها وتقييمها بأسلوب منهجي. فعادة تلجأ شركات التأمين إلى القيام بدراسة و تحليل الأخطار عن طريق فحص تنظيم و أنشطة الشركة ككل إضافة إلى أي إجراء تتخذه أو تغير تحدثه كتوسيع نشاطها، أو القيام بتأمين و تغطية أخطار معينة و تبني إجراءات جديدة أو زيادة رأس المال. فمن خلال جرد و تحليل الأخطار، يمكن في آخر الأمر الإجابة على بعض الأسئلة منها¹⁶:

• ماهي الأخطار التي قد تقع؟
• أين ومتى قد تحدث، و ماهي قيمة الخسائر المتوقعة من جراء الأخطار؟

• ما الحوادث أو العوامل التي تتسبب في هذه الأخطار؟

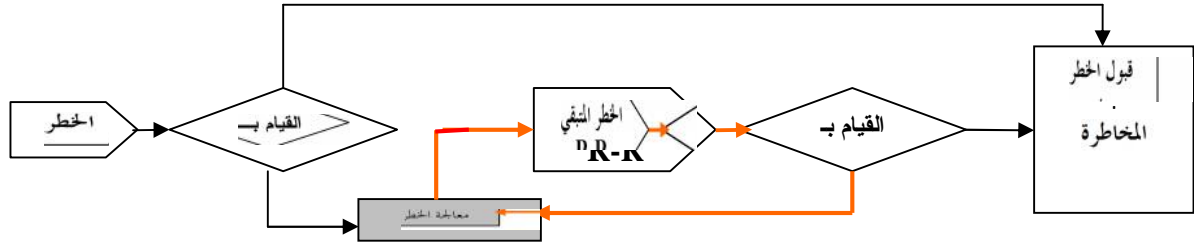
فللإجابة على مجمل هذه الأسئلة تقضي دراسة تفصيلية، كجرد الملفات، الوثائق، والعقود ومدى احترام بنودها و شروط إبرامها، دراسة الهيكل التنظيمي للشركة. تحليل الأقساط المدفوعة والغير مدفوعة ومراجعة وتحليل الصفقات وعقود إعادة التأمين. تفحص الوثائق المالية والمحاسبية¹⁷. وكذا جرد

ممتلكات الشركة وفروعها. فأهمية هذه المرحلة تقتضي عمل كبير وبحث معمق حتى تكون القرارات المتخذة لا حقا لمواجهة هذه الأخطار من خلال المراحل الموالية من إدارة الخطر فعالة و ناجعة.

- المرحلة الخامسة: معالجة الخطر و التحكم في الخسارة

عند مواجهة الخطر يجب وضع الأولويات مع مراعاة ندرة و أهمية الموارد و كذا أهداف الشركة. و تتمثل عملية المعالجة في الإجابة على السؤالين التاليين: ما يجب فعله و كيف يجب فعله. بعد تحديد و تقييم الخطر تأتي مرحلة تحليل الخطر و المتمثلة في قبول الخطر أو رفضه. ففي حالة قبول الخطر تتحمل الشركة نتائجها التي تعتبر في هذه الحالة دون أهمية و ليس لها تأثير عميق على الشركة أو القيام بعملية معالجة الخطر التي ينتج عنها تخفيض من حدة الخطر و تبقى قيمة أو مستوى من الخطر و هو ما يسمى بالخطر المتبقي (Residual Risk) الذي قد تقبل الشركة تحمله، أو تقوم مرة ثانية بعملية المعالجة لهذا الخطر المتبقي¹⁸. وهو ما يوضحه الشكل (4).

- الشكل رقم 4: معالجة الخطر.



المصدر: Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?, Op Cit, p :93.

- فبالاعتماد على معطيات المراحل السابق تقوم شركات التامين باختيار الأسلوب العلاجي المناسب أو الذي يتماشى مع نوع، طبيعة و تكاليف الخطر. و من بين الأساليب المعتمدة لعلاج الخطر في شركات التامين مايلي:

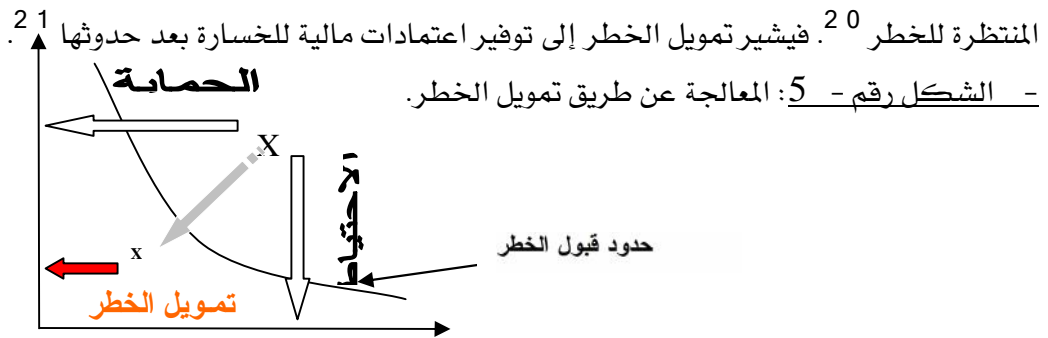
أ. الأساليب العلاجية المانعة لوقوع الخطر و المقللة من حدتها:

تتمثل الأساليب العلاجية المانعة لوقوع الخطر و المقللة من حدتها أساسا في الوقاية التي تلعب هذا الدور المزدوج، و ذلك من خلال استخدام وسائل لا تتطلب مصاريف كبيرة بل و لا تقارن مع تكلفة الخطر، هذه الأساليب و الوسائل الوقائية قد تتمثل في تعليمات و احتياطات تمكن الشركة من التحكم في حجم الخسارة إلى حد ما. كفرض على المؤمن لهم عدم التدخين في الوحدات الإنتاجية و أماكن تواجد مواد قابلة للاشتعال مع السهر على احترام هذا عن طريق إقرار تخفيضات على مبلغ التعويض أو عدم تعويض الخسائر الناتجة عن تحقق خطر الحريق لأسباب معينة تم تحذيره منها أو منعها. و كذا تركيب وسائل وقائية من تجهيزات و معدات خاصة كصفارات إنذار ضد السرقة، و تركيب رشاشات تلقائية لمواجهة خطر الحرائق و ضمان وجود أجهزة إطفاء في مختلف المباني المؤمن عليها. حيث يتماشى استعمال هذه الوسائل مع نظام التخفيضات و العلاوات (Bonus/Malus)، و التحفيز الذي تقوم به شركات التامين، و هذا من خلال تقديم تخفيضات في مبالغ أقساط التامين للمؤمن لهم الذين يلتزمون بتطبيق هذه الأساليب و الوسائل

الوقائية، أو قبول تأمين الخطر بشروط الإعفاء والتحديد لمسؤولية الشركة، حيث تعفى شركة التأمين من المسؤوليات المترتبة عن مخلفات الأخطار و الخسائر المتحققة، وذلك بتعديل عقد التأمين بين شركة التأمين و المؤمن له، إذ يتضمن هذا العقد شروط و حدود الإعفاء من المسؤولية. بالإضافة يمكننا أن نعتبر الوقاية وسيلة حمائية مستعبدة للخطر، وذلك بتخلي و عدم قبول التأمين على أخطار معينة. كأخطار التي تتميز بمعدل تكرار عالي و حجم خسارة كبير. كما المؤمن لهم (الأشخاص المعنوية) المعروف عنهم الأزمات و الاضطرابات الاقتصادية. فوسائل وقائية بسيطة من شأنها تجنب شركات التأمين التعرض لبعض الأخطار، وذلك فقط عن طريق إتباع سياسات أو طرق معينة غير مكلفة مقارنة مع تكلفة الخسارة في حالة تحققها. أي أن الأساليب الوقائية سواء المقللة أو المستعبدة للخطر ذات فعالية لمعالجة الخطر، كما أنها في أي حال من الأحوال لا تكون مصدر خسارة لشركة التأمين.

ب. أساليب علاجية لمواجهة للخطر:

رغم الحرص على التطبيق الجيد للأساليب العلاجية المانعة للخطر و المقللة من حدته، فقد تتفاجئ شركات التأمين بتحقيق بعضها، و لذلك فإنها قد تلجأ إلى وسائل أخرى لمواجهة الأخطار، كنقل الخطر و تحوله إلى جهات أخرى باستعمال أساليب إعادة التأمين و التأمين المشترك، و التي تعتر من أهم وسائل إدارة الخطر¹⁹. بالإضافة إلى عملية تمويل الخطر (Risk Financing) و التي تعتبر عملية حمائية، إذ تؤثر في حدة الخطر و جسامته الأضرار. أي التحكم في الخسارة الممكن تحقيقها و التقليل من نتائج حالة عدم التأكد. كما يتبين من الشكل (5)، فإن تكلفة تمويل الخطر تعتمد على التكلفة المتوقعة أو المنتظرة للخطر²⁰. فيشير تمويل الخطر إلى توفير اعتمادات مالية للخسارة بعد حدوثها²¹.



المصدر: Jean Le Ray, Op Cit, p :166

- أما عملية التحكم في الخطر تعرف بأنها درجة التخلص من الخطر أو تخفيضه باستخدام إجراءات التحكم المقترح، و التي تتمثل في الأساليب و التقنيات التي تمنع تحقق الخطر أو تقلل من حجم الخسارة. فمثلا عملية المراقبة التقنية للسيارات من بين الأساليب التي تسمح بالتحكم في الخسارة لشركات التأمين، عن طريق منع الخسارة الناتجة عن حوادث السيارات الناتجة عن خلل تقني. أو تركيب نظام الرشاشات الذي يطفئ الحريق فورا، أو فصل الوحدات المعرضة للخطر، مما يؤثر على حجم الخسارة بعد تحقق الخطر المؤمن عليه. وترتبط عملية التحكم في الخطر بتكلفة تطبيق إجراءات التخلص و التخفيض من الخطر بالمقارنة بالمزايا المتوقعة من التخلص أو تخفيض الخطر²².

- فمن خلال ما تم التوصل إليه بدأ بمرحلة اكتشاف وقوع الخطر وقياسه إلى تحليل الخطر حيث أن استخدام الأسلوب العلمي السليم في كشف الخطر، قياسه و تحليله سيساعد إلى درجة كبيرة في وضع شكل تفصيلي للأسلوب الواجب إتباعه لعلاج الخطر من حيث التكاليف و المزايا لأنه من المفروض أن الأسلوب الواجب استخدامه هو الأسلوب الأقل تكلفة عن أي أسلوب آخر. فعملية معالجة الخطر لها أهداف تتضمن استقرار الإيرادات، استمرار النمو و التقدم و المسؤوليات الاجتماعية و هذا بتقليل و تخفيض الآثار التي من الممكن أن يحدثها تحقق الخطر على المتعاملين مع الشركة، المؤمن لهم و المجتمع ككل. و قد تمتد إلى ضمان بقاء و استمرارية الشركة، أي انه بعد تحقق الخطر و حدوث الخسارة التي يمكن أن تؤثر على المركز المالي لشركة التأمين في حالات معينة كارتفاع معدل تكرار الخطر أو حجم التعويضات الواجبة الاستحقاق، يمكن للشركة أن تستأنف على الأقل عمليات جزئية خلال فترة زمنية معقولة. فمعالجة الخطر تسمح للشركة بتطوير منتجاتها من حيث الجودة و تخفيض الخطر²³. و تحقيقها للضمان أو الأمان المالي، الذي يمثل أدنى مبلغ تحتاجه المؤسسة للمحافظة على مركزها المالي و الحصول على الاحتياجات الضرورية²⁴.

2. مراقبة إدارة الخطر و الأساليب الأساسية المعتمد عليها:

لابد أن تقوم عملية إدارة الخطر بالمراقبة وإجراء التعديلات حسب الضرورة. إذ تتطلب إدارة الخطر الفعالة نظام للمراقبة والمراجعة للتأكد من تحديد و تقييم الأخطار وتحليلها، وأن إجراءات التحكم و معالجة الخطر الملائمة قد تم اتخاذها. إذ يجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء و خطوات إدارة الخطر لتحديد فرص التطوير. ويجب تذكر أن شركات التأمين ذات ديناميكية وتعمل في بيئة متغيرة. لذلك يجب التعرف على التغيرات وعلى البيئة التي تعمل فيها و الالتزام بالتعديلات الملائمة لنظم و أساليب إدارة الخطر وتوفير المقومات الأساسية لفعاليتها.

2-1.مراقبة ومراجعة عمليات إدارة الخطر

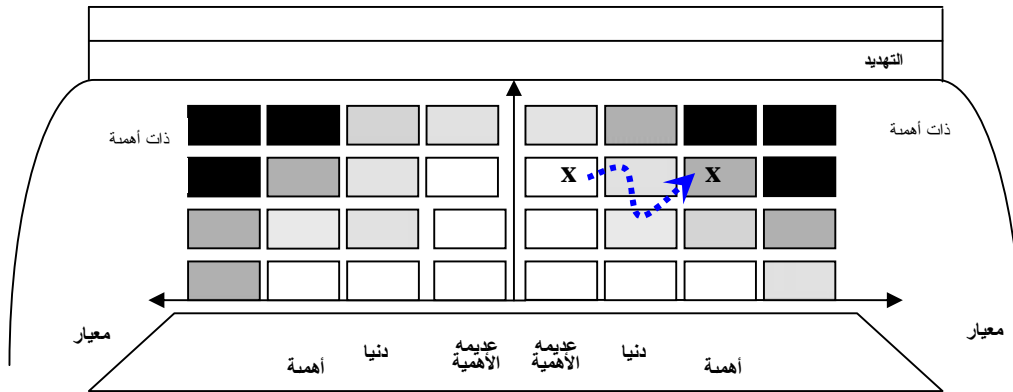
يجب أن تتأكد عملية الرقابة و المراجعة من تطبيق الشركة لإجراءات التحكم و إدارة الخطر المناسبة و مدى استيعابها . فهناك تقنيات لمراقبة عمليات إدارة الخطر تتمثل فيما يلي²⁵:

- الاستعلام حول الأخطار التي تم تأمينها عن طريق جردها و تحليل كفاءات إدارتها.
- إعلام مختلف مصالح الشركة بالأخطار التي تهددها و كفاءات معالجتها و إدارتها.
- العمل على التحقيق التام و الكلي لبرامج معالجة الخطر التي تم توصل إليها من خلال مرحلة معالجة الأخطار و مراقبة تطبيقها. و تحرير تقرير يتعلق بمخلفات تطبيق برامج معالجة الخطر، فيما إذا كانت إيجابية أم سلبية وما هي نقائصها و التعديلات اللازمة عليها.

• أما مراجعة عملية إدارة الخطر، فيقصد بها تحضير المخطط الإسترجاعي (Reprocessing Plan). لأن تحقق بعض الأخطار ذات الخسارة الكبيرة، كثيرا ما يؤثر في مالية الشركة حتى بعد عملية إدارة الخطر، وقد يؤثر حتى في استمراريتها. فالمخطط الإسترجاعي غرضه التأكد من تطبيق مختلف

الإجراءات أو الوسائل التي من الضروري تنفيذها و العمل بها في عملية إدارة الخطر²⁶. فنجاح مرحلة مراقبة و مراجعة عملية إدارة الخطر يرتبط ارتباطا وثيقا بالمراحل السابقة لإدارة الخطر لأنها تعتمد على معطيات هذه المراحل في اغلب الأحيان، أي أننا نراقب مدى تطبيق أساليب المعالجة من جهة وتطور الأخطار من جهة أخرى. فهي تمثل تقييم المراحل السابقة، إذ من خلال المراقبة و المراجعة نتعرف على الإيجابيات، السلبيات و النقائص. و هو ما يبينه الشكل رقم(6)، و المتمثل في لوحة القيادة لعملية إدارة و مراجعة تسيير الخطر، فاستعمال لوحة القيادة له فوائد و دور كبير في إدارة الخطر. فهي تعكس المصفوفة المتعلقة بالتكرار/ الخطورة أو حجم الخسارة (gravity/frequency) في جناحين، الأول يمثل الخطر السلبي و المعبر عنه في لوحة القيادة بالتهديد، و الآخر يمثل الخطر الإيجابي و المعبر عنه بالفرصة. فلوحة القيادة لمراقبة و مراجعة عملية إدارة الخطر، تسمح بإعادة تصنيف الأخطار، سواء المعالجة نهائيا أو جزئيا²⁷. فمثلا هناك أخطار قد تصنف قبل عملية إدارة الخطر في فئة الأخطار ذات خطورة ضعيفة و فرص كبيرة و المبينة في الشكل بالحرف (X). لكن، بعد تحقق الخطر و القيام بعملية إدارة الخطر، تم اكتشاف أن كل من عاملا الخطورة و الفرصة ذات أهمية كما هو موضح في الشكل بالسهم المتقطع و الذي يبين إعادة تصنيف الأخطار. كالزيادة في رقم أعمال شركة التأمين عن طريق زيادة مبيعات خدماتها بتخفيضها للأسعار وتقديم امتيازات في عقود التأمين. و التي قد ترافق زيادة في عدد طلبات التعويض في أوقات متقاربة، اللامبالاة أو احتياط المؤمن له من عوامل تحقق الخطر. حيث لا تستطيع شركات التأمين التفتن لعوامل مماثلة قبل تحقق الخطر و القيام بعملية المراقبة و المراجعة.

- الشكل رقم 6: لوحة القيادة لمراقبة و مراجعة إدارة الخطر.



المصدر: Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?,Op Cit, p :228.

- تساعد لوحة القيادة لمراقبة و مراجعة عملية إدارة الخطر في عملية الوصول إلى قرارات أفضل وتحديد الدروس المستفادة لفحص وإدارة الأخطار مستقبلا و استيعاب عيوب الشركة، بإعادة التعديل في عملية وضع الأولويات و دراسة درجة تغطية الأخطار المتبقية و المعالجة النهائية.
- فيجب على عملية الرقابة و المراجعة أن تحدد مايلي²⁸:
 - مدى تحقيق النتائج و الأهداف المخطط لها وفق الإجراءات المتبعة في عملية إدارة الخطر ;
 - مدى كفاية الإجراءات المتبعة و المعلومات التي تم جمعها بغرض تحديد، فحص و تحليل الأخطار;

• تبرير تكلفة عملية إدارة الخطر، وكذا مدى تناسب عملية إدارة الخطر وإستراتيجية الشركة.

2- 2. طرق وأساليب إدارة الخطر:

تمثل الطرق و التقنيات الرياضية و الإحصائية، الأساليب الأساسية التي يعتمد عليها في إدارة الخطر بشركات التأمين. وهذا لأجل دقة حساب الاحتمالات التجريبية حتى تكون أقرب في قيمتها إلى ما يتحقق فعلاً، لذلك دعا الفرنسي "بواسون poisson سنة 1735 إلى استعمال قانون رياضي في مجال التأمين. يسمى قانون الأعداد الكبيرة "Law Of Large Numbers" لحساب الاحتمالات التجريبية التقديرية.

أ. **قانون الأعداد الكبيرة** : و ينص على أنه "كلما زادت عدد الوحدات التي تجري عليها التجربة، كلما آلت نسبة الاحتمال المتوقع إلى الاحتمال المحقق لهذه التجربة، نحو الواحد الصحيح، بمعنى أن يصبح الاحتمال المتوقع مساوياً أو قريباً من الاحتمال المحقق²⁹. فسر التأمين يكمن في السؤال التالي: كيف يؤدي تجميع الأخطار إلى تقليلها؟ و هو ما يجب عليه تطبيق قانون الأعداد الكبيرة (أو قانون المتوسطات). حيث يعود هذا القانون إلى ملاحظ علماء الرياضيات في القرن السابع عشر في أوروبا عند إعدادهم لقوائم الوفيات، فأن عدد الموتى من الذكور والإناث يميل إلى التساوي كلما زاد عدد المسجلين في القائمة. وقد أصبحت دراسة هذه الظاهرة جزءاً من علم الإحصاء عندما كتب عنها سيمون بواسون وسماها قانون الأعداد الكبيرة. فهو يتعلق باستقرار تكرار بعض الحوادث عند وجود عدد كافٍ منها، مع أنها تبدو عشوائية لا ينتظمها قانون إذا نظر إليها كل واحدة على حدة. مثال ذلك ظاهرة الوفاة تبدو عشوائية لا يمكن التنبؤ بوقوعها إذا كان الأمر يتعلق بشخص بعينه، ولكننا لو تحدثنا عن عدد الوفيات التي ستقع خلال العام الحالي في مدينة معينة لأمكن -بناءً على الخبرة السابقة- أن نتوقع بدقة ما سوف يحدث. هذا القانون هو الأساس الذي يقوم عليه التأمين. فإن الاستحالة التي تبدو قطعية عند محاولة توقع حادثة معينة تنقلب إلى ما يشبه اليقين إذا كان ما نحاول توقعه هو عدد كافٍ من الحوادث المشابهة. إلا أننا لا نستطيع أن نعرف أي من المؤمن لهم الذي سيتعرض لحادث اصطدام في سيارته مثلاً، لأن ذلك من علم الغيب. ولكننا نستطيع أن نعرف بشكل بالغ الدقة كم عدد الناس الذين سيتعرضون لحوادث السيارات في مدينة معينة خلال السنة القادمة، اعتماداً على وجود عدد كافٍ من الحوادث التي تسمح لنا بتطبيق قانون الأعداد الكبيرة³⁰.

بالإضافة إلى ذلك، هناك طرق عديدة لحساب احتمالات الخسارة.

ب. **الاحتمالات الحسابية**: تحسب الاحتمالات الحسابية على أساس طرق رياضية ثابتة لا تتغير، كالأمل الرياضي الذي يستعمل بشكل كبير في المنظمات المالية، خاصة شركات التأمين. حيث يستعمل التوقع الرياضي لحساب قسط التأمين خصوصاً في التأمينات على الحياة. فالتوقع الرياضي = مبلغ التعويض × احتمال تحقق الخطر المؤمن عليه.

ث. **الاحتمالات التجريبية**: تحسب الاحتمالات التجريبية أيضاً على أساس طرق رياضية و لكن بالاعتماد على تجارب و مشاهدات تكون قد حدثت في الماضي، و تتغير من وقت لآخر و من حالة لأخرى مما يترتب عليه بالضرورة تغير قيمة الاحتمال. ففي مجال إدارة الخطر في التأمين، يتم بجرد الأخطار التي تحققت وتحليلها وفق التغيرات الجديدة، لاستنتاج أو استخراج الاحتمال الجديد³¹. حيث ينخفض احتمال تحقق

خطر الحريق، و الذي تحقق في فترة ماضية لأسباب نقص الحيطه و الحماية أو تقارب المباني المؤمنة، بفرض توفير هذه الوسائل و الأساليب و مسافة معينة بين المباني المؤمن لمنع خطر انتشار الحريق.

ج. التنبؤ بالخسارة "loss forecasting": وهو مؤشر يستعمل لمعرفة تكرار و حجم الخسارة بالنسبة لشركة التأمين وأهما التنبؤ بأقصى خسارة ممكن أن تتحقق أو أقصى حادث ممكن "sinistre maximal possible" و الذي يقصد به تحديد أقصى مبلغ للخسائر التي يمكن أن تحدث عند تحقق الخطر المؤمن، متسبب أحيانا في كوارث. أو هو أقصى خطر محتمل^{2 3}. و تستعمل عدة تقنيات للتنبؤ بفرصة الخسارة كالتحليل الاحتمالي "probability analysis" الذي يمثل حساب فرصة الخسارة لاحتمال تحقق خطر ما. فالاحتمال (P) يشير إلى فرصة الخسارة لتتحقق خطرا ما يكون مساويا لقيمة المبلغ الكلي للتأمين (Y) مضروب في العدد الأحداث المرجحة للتحقق (X) المقسوم على عدد الوحدات المعرضة للخطر (N).

$$P=Y.X/N$$

وقد تسمى في بعض الأحيان بالقيمة المعرضة للخطر "Value at risk-VAR". و كلها إجراءات يتم من خلالها تقدير التغير في موقف وربحية الشركة، والتغير في إجمالي رؤوس الأموال^{3 3}.

ج. مصفوفة حالات التعرض للخطر: يمكن استخدام مصفوفة حالات التعرض للخسارة وفق للتكرار و الحجم، حيث أن دور هذه المصفوفة هو تحديد طريقة لإدارة الخطر كما هو موضح في الجدول (1).

- الجدول رقم - 1: مصفوفة حالات التعرض للخطر.

نوع الخسارة	تكرار الخسارة	حجم الخسارة	مصفوفة إدارة الخطر
-1 -	منخفض	منخفض	قبول تأمين الخطر
-2 -	مرتفع	منخفض	قبول التأمين مع إعادة النظر في بنود العقد (القسط - مبلغ التأمين)
-3 -	منخفض	مرتفع	قبول التأمين مع إعادة النظر في بنود العقد (القسط - مبالغ الإغفاء)
-4 -	مرتفع	مرتفع	عدم قبول التأمين أو اللجوء إلى التأمين المشترك و إعادة التأمين

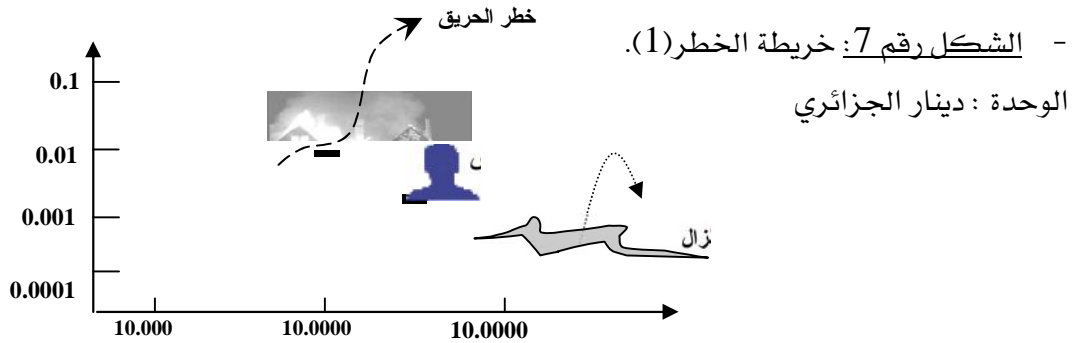
- المصدر: جورج ريجدا-George rejda- مبادئ إدارة الخطر و التأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي. مرجع سابق. ص: 103.

- تعكس الحالة الأولى و التي تمثل تكرار و الحجم الخسارة المنخفضان، حالة التأمين العادي و التي تستطيع شركة التأمين قبوله دون تردد أو تخوف من نتائج تحقق الخطر. أما الحالتان الثانية و الثالثة، فهي حالات يكون فيها معدل أحد العنصران مرتفع. و في هذا الموقف فعلى شركة التأمين قبول التأمين مع إجراء بعض التعديلات على بنود و شروط قبول عقد التأمين. و هذا إما بزيادة مبلغ القسط أو تخفيض مبلغ التأمين أو الاثنين معا و وضع شروط الإغفاء و تحديد المسؤولية حيث تحتفظ المؤسسة بالأخطار في صورة إعفاءات إما مطلقة (Franchise Absolue)، و هو أن يتحمل المؤمن له نسبة مئوية أو مبلغ معين من الخطر، أو الإغفاء النسبي أو الخاص (Franchise Relative)، و هو احتفاظ المؤمن له بالأخطار ذات المخلفات المالية الأقل من مبلغ معين مما يدفعه للقيام بالتأمين. و قد تلجأ شركة التأمين إلى إعادة تأمين و التأمين المشترك لهذه الأنواع من الأخطار. أما الحالة الرابعة، فعادة ما ترفض شركات التأمين القيام بتأمين هذا النوع من

الأخطار، كالأخطار النادرة أو التي يكون فيها حجم الخسارة كبير كأخطار الكوارث الطبيعية و الذي يستلزم تدخل الدولة كما هو الحال بالنسبة للجزائر. وقد تلجأ شركات التأمين للتأمين المشترك و إعادة تأمين هذه الأخطار.

خ. **التحليل المالي الفعال**: (Dynamic Financial Analysis (DFA): هو أداة لتحليل مختلف الاستراتيجيات التجارية و الأهداف التي تستلزم المخاطرة أو التي يوجد فيها ارتباط و علاقة بين الخطر و العائد (الخطر/ العائد)³⁴. فهي تهدف إلى تعظيم قيمة الأسهم و المحافظة على التدفق النقدي على مدار الزمن. فشركات التأمين وإعادة التأمين تطبق هذه الأداة من أجل زيادة الربحية، وتخفيض المخاطر، وتحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة³⁵.

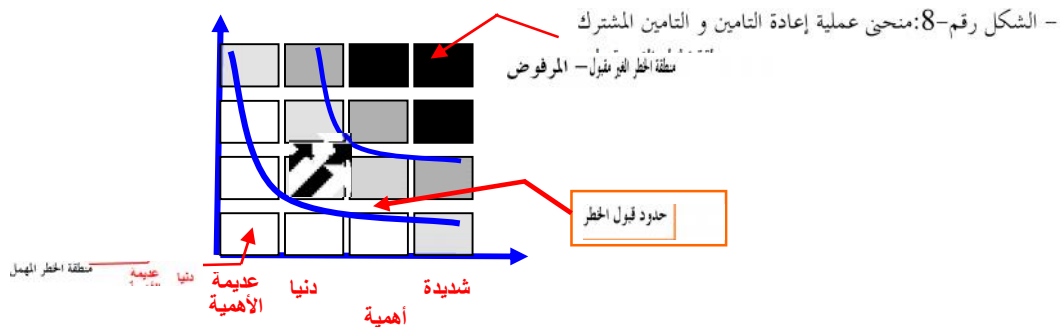
د. **خرائط الخطر**: يمثل ميكانيزم خرائط الخطر أداة من أدوات إدارة الخطر. وهي رسم بياني لاحتمال تحقق الخطر و التعرض للخسارة و كذا خصائص هذه الأخيرة. حيث أن معرفة سلوك الأخطار التي تواجه الشركة هي مفتاح فهم كفاءات إدارتها. و هذا يتم عن طريق الاحتمال و النتائج المالية لتحقيق الخطر و وقوع الخسارة، و التي تكون واضحة من خلال خرائط الأخطار. لكي ندرك بالكامل سلوك الخطر و التعرض للخسارة، و كيف يجب التعامل معها و إدارتها، يجب أن ندخل نوع من الدينامكية على خرائط الخطر³⁶، كما يتبين في الشكل 7.



المصدر: جورج ريجدا-George rejda - مبادئ إدارة الخطر و التأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي. مرجع سابق، ص:129.

- يتم وضع الاحتمال السنوي في احد المحاور و الخسارة المتحققة في المحور الثاني. و يتم عادة مزج توابع التعرضات للخسارة على خريطة الخطر، و تعطي المشاهد التوقع الكامل للأخطار التي تواجه الشركة، إضافة إلى أهميتها النسبية. و يتم الحصول على التقديرات الاحتمالية و الخسائر المصاحبة من خلال مصادر تشمل بيانات أكتوارية، دراسات و آراء خبراء. و تتمثل إدارة الخطر باستعمال خرائط الخطر في محاكاة الخطر "Simulating Risk"، و التي تتمثل مدخلاتها في الاحتمالات و نتائج تحقق الخطر و الخسارة، و مخرجاتها في إعطاء صورة واضحة لما نتوقعه عن كيفية تطور حالات التعرض للخسارة و التطورات الحاصلة في الخطر (سلوك الخطر)، و كذا فرز و انتقاء طلبات التأمين³⁷.

ذ. **إعادة التأمين والتأمين المشترك**: يمثلان تقنيات تسمح بتوسيع قدرة شركات التأمين على تغطية و مواجهة الطلب على التأمين^{3 8}. فإعادة التأمين 'Reinsurance'، و التي تسمى في بعض الأحيان بتأمين المؤمن. و هي قيام شركة تأمين بتأمين كل أو جزء من الأخطار التي تؤمنها شركة أخرى^{3 9}. حيث يحدث أحيانا أن يعرض على إحدى الشركات أن تؤمن ضد خطر معين بمبلغ كبير يفوق الإمكانيات المالية لشركة التأمين. وإزاء هذا العرض تجد الشركة نفسها أمام أحد بدلين فهي إما أن ترفض العرض وبذلك تخسر عملية هامة قد تكون فرصة مربحة وإما أن تقبل التأمين على الرغم من إمكانياتها المحدودة. و في معظم الحالات تقبل الشركة العملية و لكنها تحتاط لذلك بالتأمين على الجزء الباقي لدى شركة تأمين أخرى أو عدة شركات و تسمى هذه الطريقة باسم إعادة التأمين وتتبع أهمية إعادة التأمين من أنها تؤدي إلى توزيع الخطر على عدة مؤمنين وبذلك يصبح الخطر موضع التأمين غير مركز و تسمى الشركة الأولى بالهيئة المعيدة للتأمين أو الهيئة المضمونة أو المؤمن الأصلي أو المؤمن المباشر بينما تسمى الشركات التي أعيد التأمين لديها بهيئات إعادة التأمين المشتري أو الهيئات المتنازل لها أو الهيئات الضامنة. وهناك بعض شركات التأمين التي تتخصص في عملية إعادة التأمين فقط وبذلك لا تقوم بأي عملية تأمين مباشرة وهناك شركات أخرى تقوم بهذه العملية بجانب عمليات التأمين المباشرة التي تقوم بها. وفي بعض الأحيان تقوم الشركة التي أعيد التأمين لديها بإعادة التأمين لدى شركة تأمين ثالثة وبذلك يصبح موقفها من الشركة الثالثة مثل موقف المؤمن الأصلي و تسمى هذه الحالة حالة التأمين على إعادة التأمين، و يتم اللجوء إليه لتغطية و تأمين الأخطار الصناعية، النقل البحري و الجوي، و أخطار المباني كما هو الحال للتأمين المشترك. و الذي يمثل اشتراك مجموعة من شركات التأمين في تأمين الأخطار الكبرى. و يتم تعيين إحدى الشركات المشتركة للمعاملة مع المؤمن لهم، و تسمى بالمؤمن الرئيسي (Apériteur)^{4 0}. إذ تلجأ شركات التأمين إلى التأمين المشترك و إعادة التأمين في حالة الأخطار الغير مقبولة و التي تمثل عبء كبير للشركة في حالة تحققها. حيث تقبل الشركات تأمين هذه الأخطار لأسباب تجارية كمواجهة الطلب على التأمين و توسيع القدرات التأمينية للشركة و الرفع من حدود قبول الخطر من خلال تأمين الأخطار الغير مقبولة و الواقعة فوق المنحنى الذي يمثل حدود قبول الخطر أي في منطقة الأخطار الغير مقبولة في الشكل رقم 8.



المصدر: : Op Cit, p142 - Pourquoi ? Comment ?, Jean Le Ray- Gérer Les Risques

- فهناك تغيرات و تطورات عديدة في نظم و ميكانيزمات إدارة الأخطار، تتماشى مع زيادة، تعدد و تطورات الأخطار^{4 1}.

3. المقومات الأساسية لفعالية إدارة الخطر:

إدارة المخاطر وبحكم طبيعتها، فهي متميزة و ذات أهمية كبيرة وخاصة في الحالات الأكثر تعقيدا. كثيرا ما تحدث هذه الإدارة على مدى فترات زمنية طويلة، وتتطلب مشاركة و تعبئة كبيرة و واسعة للموارد، بما فيها الموارد البشرية، المالية، والملكية الفكرية. و تستلزم رؤية واضحة ومحددة للأهداف^{4 2}. و جدير بالذكر هنا أن وضع دليل للمخاطر و ارتباطها بالعوامل المساعدة لوقوعها و تحقق الخسائر المتوقعة يسهل عملية إدارة الخطر و يزيد من فعاليتها. و هذا يفضل تكوين جهاز في ذلك يجند له المتخصصين في هذا المجال و القادرين على تطبيق أحدث الطرق و الأساليب الرياضية و الإحصائية في تحليل البيانات.

3- 1. التدريب: فهو يشمل كافة العاملين بشركة التأمين و فروعها. إذ من شأنه رفع الكفاءات، و إدراك كيفية القضاء على أسباب وقوع الخطر و الحد من خسائره المتوقعة، و كذا التخفيض من مشكلة عدم تناظر المعلومات، عن طريق تحسين الخدمات و العمل مع المؤمن له، لكونه المصدر الأول للمعلومة. فيجب أن يتميز التدريب بالتكرار و الشمولية من حيث تناوله للموضوعات المختلفة و القضايا التي تهم التأمين و إدارة الخطر.

3- 2. الشفافية و الإتصال: ينبغي تعزيز الشفافية و الإتصال الفعال بين مختلف التنظيمات داخل الشركة و بين الأطراف المتدخلة أو المشاركة لتسهيل عملية إدارة الخطر، و التحسين من فعاليتها^{4 3}. كإنشاء شبكة ما بين وحدات و وكالات الشركة و كذا ما بين شركات التأمين.

3- 3. استخدام التكنولوجيا في برامج إدارة الخطر: لا يمكن التحدث عن مقومات فعالية إدارة الخطر دون التحدث عن تطبيق التكنولوجيا على برامج إدارة الخطر. حيث يتمثل أهمها في نظم المعلومات. إذ تمثل نظم معلومات إدارة الخطر "Risk Management Information Systems"، أهم اهتمامات إدارة الخطر الأساسية، فهي الوصول إلى بيانات دقيقة و الحصول على معلومات متعلقة بخطر معين. و نظم معلومات إدارة الخطر "RIMS"، هي قاعدة بيانات للكمبيوتر خاصة بتخزين و تحليل بيانات إدارة الخطر من أجل استخدامها في التنبؤ بمستويات الخسارة المستقبلية. إذ تمثل عاملا مساعدا كبيرا في اتخاذ القرار(1). و يمكن إضافة بعض المقومات الأساسية التي تتمثل في خطوات و عمليات تشمل جميع العناصر اللازمة للتقييم الكلي لعوامل الخطر و اتخاذ إجراءات إدارية ايجابية لحماية مصالح جميع الأطراف من أي خسارة محتملة. و تتمثل هذه العناصر في^{4 4}:

- الترتيب حسب الأولويات، تحضير و وضع مخطط لمواجهة الخطر و المراحل التي يمر بها ;
- البحث و الحصول على المعلومات اللازمة و الإحاطة بالعوامل التي قد تؤدي إلى تزايد الخطر ;
- تقديم الأدوار لكل الأطراف و الإجراءات الواجب إتباعها و توضيح مسؤوليات و واجبات كل الأطراف.

خلاصة :

إن التأمين من أهم المجالات التي تتطلب إدارة للأخطار، حيث يمثل أكبر توزيع للخسارة. والهدف من وجود إدارة الخطر بشركات التأمين هو الوصول إلى أفضل الطرق و بأقل تكلفة ممكنة في مواجهة الأخطار التي تتعرض لها الشركة، و التي تؤدي إلى خسائر مادية تقلل من الدخل و الثروة و تؤثر على صورة الشركة و حتى على استمراريها. فعاملا تحسين النتائج و انتهاز الفرص والحد من خطر التعرض للخسارة يمثل المبررات الرئيسية لإدارة الخطر. وعلى مستوى إدارة شركات التأمين، فتحسين الرؤيا و التقليل من مستوى عدم التأكد يشكل جانبا بالغ الأهمية، حيث يسمح هذا بتدعيم و تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة و تقسيم أو ترتيب الأخطار المؤمنة وفق درجة تكرار و حجم الخسارة المتوقعة. حيث يتم استخلاص نتيجة هامة تتمثل في كون إدارة الأخطار عملية إستراتيجية لا يمكن لشركات التأمين أن تستغني عنها لأنها تزودها بالمعلومات التي تؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أفضل من خلال أقساط تأمين تتناسب و الأخطار المؤمن عليها و بمبالغ تنافسية. فيجب فهم و إدراك أن إدارة الأخطار هي القبول بالتقليل أو التخفيض من الثروة في الوقت الحاضر، حتى لا نعاني العجز في المستقبل. و كذا تطوير النتائج، التفوق على المنافسين، تحقيق و تأمين استمرارية و ديمومة للشركة. و يبقى مفهوم إدارة الخطر أوسع من مفهوم إدارة التأمين فالمفهوم الثاني هو جزء من الأول حيث أن عملية إدارة الخطر تتضمن إدارة التأمين.

قائمة المراجع و الهوامش:

- ¹ - Yves Le Maquet, Le Contrôle Economique Des Accidents Dans L'entreprise, Ed: Brylant, France, 1978, P:169.
- ² - André Rosa, Les Assurances De L'entreprise, Ed : Delmas Et Cie, France, 1980, P : 12.
- ³ - Dale f. Cooper and Others, Project Risk Management Guidelines, Managing Risk In Large Projects And Complex Procurements, John Wiley & Sons Ltd, England, 2005, P: 2.
- ⁴ - جورج ريجدا- George rejda - ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية- 2006. ص: 81.
- ⁵ - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?-Edition AFNOR, France. 2006, p :145.
- ⁶ - Dale f. Cooper and Others, Op Cit, P: 2.
- ⁷ - Zhuojuan Zhang, Stochastic Optimization For Enterprise Risk Management, Candidacy For The Degree Of Doctor Of Philosophy, The Faculty Of Princeton University, Usa, June 2006, p : 01.
- ⁸ - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?, Op Cit, p : 86
- ⁹ - جورج ريجدا- George rejda - ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي. مرجع سابق. ص: 83.
- ¹⁰ - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?, Op Cit, p :91.
- ¹¹ - Jacqueline Jeynes, Risk Management: 10 Principles, Ed: Butterworth-Heinemann, United Kingdom, 2002, p: 13.
- ¹² - Lambert Faivre Yvonne, Assurances Des Entreprises Et Des Professions, Ed : Dalloz, France, 1979, P : 25.
- ¹³ - Jacqueline Jeynes, Op Cit, p:13.
- ¹⁴ - Zhuojuan Zhang, Stochastic Optimization For Enterprise Risk Management, Op cit, p :11 -10.
- ¹⁵ - Andrew Holmes, Risk Management, Ed: Wiley Company, United Kingdom, First published 2002, p:122.

- ¹⁶ - André Rosa, Les Assurances De L'entreprise, Op Cit , P :4.
- ¹⁷ -Guide De Procédure De Contrôle, Générale Assurance Méditerranéenne- GAM-, Mai 2005, P P: 21-25.
- ¹⁸ - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?,Op Cit, p :93.
- ¹⁹ - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?,Op Cit, : 28.
- ²⁰ - Ipid, p : 166.
- ²¹ - Jamie McIntyre and Leigh Barker, WHAT I DIDN'T LEARN AT SCHOOL BUT WISH I HAD, 21st Century NZ Pty Ltd, New Zealand, 2005, p: 131.
- ²² - جورج ريجدا-George rejda - ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي. مرجع سابق. ص:90.
- ²³ - نفس المرجع السابق، ص:84.
- ²⁴ - Jamie McIntyre and Leigh Barker, Op cit, 2005, p:131.
- ²⁵ - Marmus Ghristian, et autres, Management du risque, Ed: Vuibert, France,1989, p :111.
- ²⁶ - Chevalier Alain, Hirsch Georges, Le Risk Management, Op Cit, P :171.
- ²⁷ - Jean Le Ray- Gérer Les Risques –Pourquoi ? Comment ?,Op Cit, p :227.
- ²⁸ - Chevalier Alain, Hirsch Georges, Le risque management, Ed: Entreprise moderne, France,1982., P :176
- ²⁹ - سلامة عبد الله، الخطر و التأمين، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص:26.
- ³⁰ -Emmett J. Vaughan and Therese Vaughan, Fundamentals of Risk and Insurance, John Wiley & Sons, USA, 1999, p:142.
- ³¹ - سلامة عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص:26.
- ³² - Y.Lambert-Faivre, Droit Des Assurances, Ed : Dalloz, paris, 1992 ,P :25.
- ³³ - Hafize Gaye Erkan, Decentralized Enterprise Risk Management For Global Companies, A Dissertation Presented To The Faculty Of Princeton University In Candidacy For The Degree Of Doctor Of Philosophy, June 2006, USA., P: 9.
- ³⁴ - Sadeck hami, : les modèles DFA : Dynamic Financial Analysis, présentation, utilité et application, mémoire présenté devant l'institut de science financière et l'assurances, pour l'obtention du diplôme d'actuaire de l'université de Lyon,France, 2003.,p : 4.
- ³⁵ - Hafize Gaye Erkan, Op Cit, P :21.
- ³⁶ - جورج ريجدا-George rejda - مبادئ إدارة الخطر و التأمين، ترجمة محمد توفيق البلقيني و إبراهيم محمد المهدي. مرجع سابق، ص- ص:128- 129..
- ³⁷ - نفس المرجع السابق. ص- ص:129- 130.
- ³⁸ - Y.Lambert-Faivre, Op Cit, p : 44.
- ³⁹ - Lambert- D-C, Economies des assurances, Op Cit,p :36.
- ⁴⁰ - ibid,p :36.
- ⁴¹ - Zhuojuan Zhang, Stochastic Optimization For Enterprise Risk Management,OP Cit,p: 01.
- ⁴² - Dale F. Cooper and others, Op Cit , p:1.
- ⁴³ -Dale F.Cooper, and others, Op Cit ,p:2.
- ⁴⁴ - Jacqueline Jeynes, Risk Management: 10 Principles, Op Cit, p: 114.